

بهدوء

روسيا وإيران والعرب؛ معادلات هلاء الفراغ

من الواضح أن روسيا وسوريا، هما، اليوم، أقرب إلى تكوين معادلة إقليمية لا تتطابق، بالضرورة، مع السياسة الإيرانية. وتقوم هذه المعادلة على المصالحة السورية - السعودية، لوقف الحرب على سوريا، والتوصل إلى تسوية في اليمن، تنفذ السعوديين من ورطة الحرب وتحافظ على الحد الأدنى من مصالحهم في البلد الجار الثائر، تحت عنوان عريض هو مكافحة الإرهاب.

مصر - المتلهفة، بالأصل، على التنسيق السياسي والأمني والعسكري مع سوريا، والتي تحظى بعلاقات طيبة مع كل من روسيا والسعودية - ستجد، أخيراً، مكانها في السياسة العربية، وتحصل على الغطاء القومي لمواجهة الإرهابيين في سيناء وليبيا.

يحدث كل ذلك في مسار تقوده روسيا في لعبة شطرنج معقدة، بينما يسعى البيت الأبيض إلى تفاهات سريعة مع طهران حول الملفات الساخنة. وقد حدث ذلك في الملف العراقي فعلاً؛ فالاعتراف الأميركي بـ «الحشد الشعبي» العراقي، وإعلان التحالف معه ضد «داعش»، لم يحدثا مصادفة، وإنما كنتيجة لتفاهات لن تعترضها موسكو أو دمشق، لكنهما ستكونان مضطرتين، لاحقاً، في سياق مفاوضات المصالحة مع السعوديين، إلى القيام بمداخلات تأخذ هواجس الرياض، بعين الاعتبار.

تتمحور هواجس الرياض حول ما تراه من مخاطر «التمدد الإيراني»، ويعدما وجدت أن الولايات المتحدة مصممة على تصفية ملف الخلافات مع إيران، توجهت نحو روسيا، للحصول على مظلة دولية إضافية ومفاعلات نووية وأسلحة نوعية. تركّز النقاش الروسي - السعودي، أولاً، على صفقات سلاح طلبها السعوديون، وجاري العمل على التعاقد بشأنها، ثم امتد، ثانياً، إلى الشأن النووي، وثالثاً، إلى اليمن وسوريا، وصولاً إلى خطة إنشاء الحلف الرباعي (سوريا والسعودية وتركيا والأردن) ضد الإرهاب.

التحالف السوري - الإيراني متين جداً، ومستمر، لكنه، أولاً، غير كاف لتحقيق المصالح السورية، وهو، ثانياً، قد استقر على مرونة تسمح بإدارة الخلافات داخله؛ وحدث ذلك مراراً: في الحرب العراقية - الإيرانية، عملت دمشق على عدم توسعها لتشمل الخليج، وفي سنة 86، حينما أصبح التراب الوطني العراقي مهدداً، كان الرئيس الراحل حافظ الأسد، مستعداً لاتحاد سوري - عراقي، وتخيير إيران بين وقف الحرب أو محاربة البلدين معاً. ومنذ 2003 حتى 2011، كانت السياسة السورية في العراق، في حالة مواجهة مستمرة مع السياسة الإيرانية. ومنذ سنتين، نشب الخلاف بين الحليفين حول الموقف من «حماس» و«الإخوان» والموقف من مصر السيسي، ومن تركيا أردوغانان. غير أن كل ذلك، لم يهز التحالف الوثيق العميق بين دمشق وطهران.

دفعت سوريا أتواء التاريخ بالدم؛ وها هي تخرج من سنوات الحرب الضروس، أقوى من أي وقت مضى، وقادرة، أكثر من أي وقت مضى، على إدارة سياسات إقليمية ودولية، أكبر من حجمها الفعلي، ولكنها تظل، بالطبع، أصغر من حجمها الرمزي.

ناهض حنر

الصراعات التي يشهدها عالم اليوم، ترجع، في جملها الأكبر، إلى سعي الثلاثية الرأسمالية الإمبريالية (الولايات المتحدة وأوروبا واليابان)، إلى استمرار هيمنتها العالمية في مواجهة صعود قوى اقتصادية كبرى (مجموعة البريكس) ودفاعية مستقلة (منظمة شانغهاي). وقطب الرحي، في الحالتين، يتمثل في روسيا التي تقاربت مع إيران، بصورة إيجابية وفعالة، منذ 2011، على خلفية الدفاع عن الحليف المشترك، سوريا.

احتفظت دمشق، منذ الخمسينيات، بعلاقات متينة مع موسكو؛ علاقات لم تفتقر في كل المراحل، بل تعززت بلا انقطاع، حتى حين كان الاتحاد الروسي يترنح في أزمامته الداخلية والخارجية، في فترة بورييس يلتسين. وعلى الجانب الآخر، ظلت القيادة السورية وفية لتحالفها مع الجمهورية الإسلامية في إيران، منذ قيامها، وفي أصعب الظروف وأقساها. وبينما كان على السوريين الاختيار بين فض ذلك التحالف، مقابل عشرات المليارات والدعم السياسي، أو التمسك به والتعرض للحصار والهجوم والحرب، لم تتردد عاصمة الأمويين، لحظة واحدة، هازئة بالوعود والوعيد معاً.

الجمهورية العربية السورية، بحد ذاتها، وبسبب سياساتها المستقلة وبنائها الانتاجية الوطنية ودعمها للمقاومة ورفضها الإذعان لإسرائيل، هي محلّ عداة الرأسمالية الامبريالية وحلفائها في الخليج وتركيا وإسرائيل. لكن الحرب على سوريا، حفزها، أيضاً، عاملان رئيسيان، هما حرمان الروس من آخر حلفائهم العرب، وتقليص النفوذ الإيراني ومحاصرة إيران، عربياً، وتركيعها. وبهذا المعنى، فالحرب على الدولة الوطنية السورية، هي حرب عالمية، كما هي عالمية بسبب الحلف الدولي الذي يشارك فيها، سياسياً واستخبارياً وعسكرياً وأمنياً وإعلامياً.

روسيا وإيران وسوريا، إذاً، في خط سياسي عالمي وإقليمي واحد. لكن، من قال إن مصالح الحلفاء متطابقة دائماً؟ ومن قال إن تعارض المصالح الحليفة لا يمكن حله بالتفاهم الودي في سياق الحلف نفسه؟

دعمت روسيا التوصل إلى تسوية نووية ملانمة لطهران والعواصم الغربية. ومن نتائج هذه التسوية الاعتراف بإيران قوة إقليمية كبرى في الشرق الأوسط؛ من حق الإيرانيين أن يتطلعوا إلى هذه المكانة، ومن حق الروس أن يعترضوا، ويعملوا على ضبط حركة حليفهم الإيراني، ومن حق سوريا أن تظل مستقلة، إزاء الأعداء كما إزاء الأصدقاء، ومن حقها أن تتهم صمودها في دور مركزي في إعادة بناء النظام العربي، وقيادته. وتحقق هذه المعادلة، المصالح الاستراتيجية للحلفاء الثلاثة: روسيا تستعيد مركزها الخاص في العالم العربي، وإيران تفيد من علاقتها المميزة مع سوريا، للتواصل الإيجابي مع الدول العربية السنية، وإحلال التعاون محل التوتر المستمر في العلاقات الإيرانية - العربية، وأخيراً، يفيد السوريون من تعدد الحلفاء والأصدقاء لاحتلال الموقع الرئيسي في النظام العربي، وتوظيف كل ذلك في معركة استئصال الإرهاب وإعادة البناء والتحرير.



التلويح باستقالة الحكومة بدأ تداوله أخيراً كخيار جدي (مروان طحطح)

لكن قراراً بهذا الحجم ليس بسيطاً، وقد يكون غير عملي لاعتبارات دستورية وقانونية. وإذا تم تجاوزها، فلن تكون هناك عودة إلى الوراء عنه، في ظل غياب رئيس الجمهورية. والذهاب في منحى خطر من هذا النوع سيتعدى فكرة إيجاد مخرج للمأزق الحكومي والتعيينات، لأنها تعني حينها المس باستقرار الوضع الداخلي. إلا إذا كان مطلوباً رفع سقف المواجهة الداخلية بما يفرض إيقاعاً جديداً على البلد في مرحلة المواجهات الإقليمية ما بعد الاتفاق النووي.

قرار التمديد لقائد الجيش ورئيس الأركان، فلا تتردد مفاعيل التمديد على مجلس الوزراء، ولا على مقررات الوزراء الذين باتوا مقيدين بموافقة عون على قرارات متعلقة بوزاراتهم بعيداً عن دستورية ومفاعيل قرار استقالة رئيس الحكومة والاجتهادات حولها، وإمكان تطبيقها عملياً، جرى تداول هذه الفكرة كإجراء احترازي، الهدف منه تعطيل عملية اعتراض عون المتكررة، وتمكين الوزارات المعنية، وخصوصاً الداخلية والدفاع وقيادة الجيش من ممارسة أعمالها بعيداً عن الضغط العوني.

تقرير

دورتا الأمن العام وقوى الأمن: الخلاف على الحصص يؤخر النتائج

رضوان مرتضى

عدوى التأخير التي أصابت دورة دركي متمرن ورتيب متمرن المعلقة في قوى الأمن الداخلي، من دون صدور نتائجها بعد، يبدو أنها انتقلت إلى دورة تطويع 42 ضابط اختصاص في الأمن العام عالقة في درج وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق منذ نحو شهر ونصف الشهر. في الأولى، يتردد أن قطبة التأخير ضائعة بين مجلس قيادة قوى الأمن المعطل والحصص المنطقية ضمن الطائفة السنية. كذلك الأمر بالنسبة إلى دورة الأمن العام التي ينتظر ضباطها الناجحون توقيع المشنوق لإحالة المرسوم على مجلس الوزراء ليسلك طريقه إلى التنفيذ. غير أن الغوص في تفاصيل

التوزيع يكشف أن الخلاف هو على الحصص السياسية في شق منه، والطائفية المنطقية في شق آخر. بالنسبة إلى دورة قوى الأمن التي أعلن عنها منذ سنة، فيجري تداول روايتين؛ الأولى تقول إن الخلاف هو على حصص المرشحين المسلمين (اتفق على التوزيع الآتي: 2150 مسلماً و1850 مسيحياً)، وتحديد حصص المسلمين السنة، باعتبار أن حصص الدرور والشعبة متفق عليها، علماً بأن عدد المتقدمين إلى الدورة ناهز 14 ألفاً. وتشير الرواية إلى خلافات على الحصص بين النائبة بهية الحريري ووزير العدل أشرف ريفي ومديرين عامين سابقين وشخصيات سياسية شمالية، وأن مجموع ما تطالب به هذه الأطراف يفوق حصة الطائفة السنية من

المرشحين، ما تسبب في إرجاء إعلان النتائج. وعلمت «الأخبار» أن أحد قادة الوحدات اقترح على المدير العام إبراهيم بصبوس رفع عدد المتطوعين ألفاً، لإرضاء المختلفين. لكن مصادر في المديرية تنفي هذه الرواية، مؤكدة أن اللواء بصبوس لم يُعلن نتائج الاختبارات وأسماء المرشحين الناجحين كي لا يُخالف القانون ويتجاوز مجلس القيادة، وأنه ينتظر عودة المجلس الفاقد لخصابه القانوني إلى الائتلاف والعمل كي يُعلن النتائج. وأشارت المصادر إلى أن «كثيراً يستعجلون اللواء بصبوس إعلان النتائج كي تنتهي هذه المسألة، لكن هذا الأمر مخالف للقانون ويحیی سنة اللواء أشرف ريفي» الذي تجاوز، عندما كان مديراً عاماً، تعطيل مجلس

قيادة قوى الأمن وعمل بما عُرف يومها بـ«قرار مدير عام» لإدخال آلاف العسكريين إلى سلك المؤسسة الأمنية، وأقرّ الترفيقات لرتب أعلى (منح رتبة استثنائية لحملة الإجازة ما فوق الجامعية).

أما في ما يتعلق بدورة الأمن العام لتطويع ضباط اختصاص (مناصفة بين المسلمين والمسيحيين)، فيجري تداول روايتين أيضاً، تشير الأولى إلى أن هناك خلافاً بين الوزير المشنوق والرئيس نجيب ميقاتي حول اسم أحد الضباط الناجحين، فيما تتحدث مصادر أمنية عن «خلاف أكبر بين الكتل السياسية على الأسماء»، لا سيما أن الأطراف المعترضة ترى أن حصة قوى 8 آذار من أسماء الضباط المقبولين تفوق حصة قوى 14 آذار.



لم يُعلن اللواء بصبوس نتائج الاختبارات واسماء المرشحين الناجحين كي لا يُخالف القانون (مروان طحطح)